تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على الصادرات التجارية دراسة حالة قطاع المنتجات البحرية المغربية

أ محزم حسينة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة قسنطينة 2

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى ابراز تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على صادرات المنتجات البحرية المغربية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2009 و 2012 ، عن طريق استخدام نموذج الجاذبية، و ذلك بتقدير معادل تعريفة الحماية المقنعة. و خلصنا إلى أن الأساليب الحمائية المقنعة لا تؤثر بشكل كبير على صادرات المنتجات البحرية المغربية بحيث أن التعريفة المعادلة لها لا تتجاوز 5,08%، و هذا راجع إلى الجهود المبذولة في تطوير هذا القطاع بغرض مواجهة كل التحديات الحديثة .

الكلمات المفتاحية : الأساليب الحمائية المقنعة، معادل التعريفة، نموذج الجاذبية، صادرات المنتجات البحرية .

Abstract:

This article aims to highlight the impact of protection is mdisguisedmeasures on the Moroccan marine products exports during the period between the years 2009 and 2012, by using the gravity model which is estimated the tariffequivalent of disguisedprotectionism. Weconcludethat the protectionismdisguisedmeasuresdoes not gre atly affect the Moroccan marine product exports, because the tariffequivalentdoes not exceed 5.08%, and thisis due to the efforts shown in the development of thissector to copewith all modern challenges.

Keywords:disguisedprotectionismmeasures, tariffequivalent, gravity model, marine products exports.

مقدّمة:

سعت الدول منذ القدم إلى تطوير تجارتها الخارجية، بغرض زيادة صادراتها من منتجاتها المحلية، إلا أن زيادة صادرات دولة ما من منتوج معين قد يؤثر سلبا على منتجات الدول المستوردة، و لذلك قامت الدول بحماية أسواقها عن طريق فرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة بهدف زيادة أسعارها في أسواقها المحلية، و بالتالي إضعاف تنافسية الصادرات الأجنبية مقارنة مع منتجاتها المحلية.و لكنإعتماد هذا الأسلوب أدى إلى عرقلة التجارة بين الدول، و مع التقدم الهائل الذي صاحب الثورة الصناعية صار من الضروري التخلي عنه و ترك المؤسسات تتنافس بحرية و الأجدر هي الأحق في البقاء في السوق،

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2016

وهنا نجد بأن العديد من الدول استفادة بشكل كبير من حرية التجارة إلا أن بعض قطاعاتها الاقتصادية تأثرت بشكل سلبي مما دفعها إلى إعتماد أساليب حمائية غير جمركية Non-Tariff measures (NTMs)مختلفة لحماية قطاعاتها المتضررة، و لكن اعتماد هذه الأساليب اصطدم بوجود منظمات دولية تسعى إلى تحقيق مبدأ حرية التجارة و المتمثلة في الأساس بمنظمة التجارة العالمية، و نتيجة لذلك لم تجد تلك الدول سوى إعتماد أساليب حمائية مقنعة و التي تدعى بالحواجز غير الجمركية Non-tariff barriers (NTB)و التي تحتوي على مجموعة من المعايير.

و بناءا على ذلك فتكمن أهمية دراستنا هذه في توضيح مدى تأثر صادرات قطاع المنتجات البحرية المغربية بتلك الأساليب بالخصوص أن هذا القطاع يعد موردا هاما لجلب النقد الأجنبي و يحتل المرتبة الثالثة من بين أهم صادرات المغرب، و لذلك سوف نقوم بطرح الاشكالية التالية :

ما مدى تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على صادرات المنتجات البحرية المغربية ؟

و في إطار الإجابة على هذه الاشكالية سوف ننطلق من الفرضية التالية :

الأساليب الحمائية المقنعة التي تقوم بفرضها الدول على وارداتها لها تأثير سلبي على صادرات المغرب من المنتجات البحرية . لأن أغلبية الدراسات التي أجريت في هذا المجال تدعم هذه الفرضية، فعلى سبيل المثال نجد الدراسات التالية :

دراسة **(2007) Y Gebrehiwet, S Ngqangweni& JF Kirsten** : اللذين قاما بدراسة مدى تأثير أساليب الصحة و السلامة النباتية التي و ضعتها خمسة دول أعضاء في منظمة التعاون و التنمية (OECD) و هيألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، السويد والولايات المتحدة،على صادرات المواد الغذائية في جنوب أفريقيا ما بين سنتي 1995 و 1999 ونتائجهما تدعم الفرضية القائلة بأن معايير الصحة والصحة النباتية الصارمة تقيد التجارة بشكل ملحوظ،بحيث ان اعتماد هذه الأساليب سوف يرفع سعر الصادرات الغذائية بحوالي69مليون دولار سنويا، و بذلك فهي لها القدرة على تعويض إلغاء الرسوم الجمركية[1].

دراسة **Findlay&Chen, Yang (2008) :**اللذينقاما بدراسة تأثير الأساليب التقنية المطبقة على الصادرات الزراعية الصينية باستخدام نموذج الجاذبية، و توصلا إلى أن معايير سلامة الأغذية لها تأثير سلبي وذات دلالة إحصائية، وهذا التأثير أكبر بكثير من تعريفة الاستيراد المطبقة[2].

دراسة **Xiong and Beghin (2010):** اللذين قاما بدراسة مدى تأثير لوائح الاتحاد الأوربي بخصوص السموم الفطرية على صادرات الدول الافريقية بخصوص الفول السوداني خلال سنة 2002، و توصلا إلى نتيجة مخالفة لأغلبية الدراسات السابقة في هذا المجال و المتمثلة في أن لوائح الاتحاد الاوربي لم يكن لها تأثير كبير على صادرات الدول الافريقية ،و من ثم خلص الباحثان إلى أن الإمكانات التجارية لمصدري الفول السوداني الافريقي تفوق معايير الاتحاد الأوروبي[3] .

و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضية الموضوعة تم تقسيم البحث إلى قسمين، الأول نقدم فيه مفاهيم حول الحمائية و الاساليب الحمائية المقنعة، اما بالنسبة للقسم الثاني سوف نعرض فيه دراسة تطبيقية حول مدى تأثير الاساليب الحمائية المقنعة على صادرات المنتجات البحرية المغربية .

I. مفاهيم حول الأساليب الحمائيةالمقنعة :

من أجل الإحاطة بالمفاهيم الخاصة بالأساليب الحمائية المقنعة علينا أولا التعرف على الأساس النظري للحمائية، ثم نتطرق فيما بعد لتعريف السياسات الحمائية بصفة عامة لنتوصل في النهاية إلى تعريف الأساليب الحمائيةالمقنعة .

1-1 نظريات الحمائية التقليدية و الحديثة :

1-1 -1 نظريات الحمائيةالتقليدية :

تعود الجذور الأولى لفكر الحمائية للمذهب التجاري، فالأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك بحسب المفكرين التجاريين من أمثال نيقولا مكيافللي"N.Machavelli" تحتاج إلى أمير قوي يحقق وحدة الدولة و قوتها، و لتحقيق تلك الأهداف نادوا بالحمائية[4]، ثم أتت بعد ذلك أفكار المدرسة الأمريكية ومن

روادها ألكسندر هاملتون " HamiltonAlexander" و الاقتصادي كاري هنري " HenryCarey " الذي قدم نظرية في الحمائية المؤقتة ممزوجة مع نظرية القيمة و الأجور و ذلك من خلال كتاب مقالات في الاقتصاد السياسي " Essays On Political Economy " سنة 1822 [5]، و في الوقت ذاته ظهرت أفكار المدرسة الألمانية و ذلك من خلال كتابات فردريك ليست " Friedrich list " حيث قام بتأليف كتاب وطنية النظام الاقتصادي" National System of Political Economy " سنة 1841،ومن خلاله ينتقض الأفكار الاقتصادية للكلاسيكيين بما فيهم أدم سميث و جون بستياساي و ينشأ مدرسة جديدة في الاقتصاد تشمل على أفكار في الاقتصاد الوطني " Cosmopolitical Economy " الذي يتناقض مع أفكار الاقتصاد السياسي من حيث دور الدولة[6]، و لشرح الدور المهم للدولة قدم ليست نظرية"الطاقة الإنتاجية " فحسب رأيه لإحراز التقدم على الدول الاتجاه نحو الصناعة التحويليةو التجارة و الخدمات، عن طريق تحقيق معادلة تطوير الطاقات الإنتاجية التي تتشكل من ثلاث أصناف مختلفة لرأس المال، و هي رأس المال الطبيعي ، رأس مال العقل و رأس مال الطاقات المنتجة،و إنتاجية هذا الأخير تعتمد على خصوبة الدولة و الذكاء و الطبيعة الاجتماعية لدولة " التي تضم تقدم العلم و التكنولوجيا، الإطار القانوني للمؤسسات و النظام التعليمي... الخ[7].

1-1-2 النظريات الحمائية الحديثة :

لقد تناولت النظريات الحديثة للتجارة العديد من الجوانب و من بينها نظريات الحمائية التجارية و أول من تطرق الها هو ايتييه " Ethier " سنة 1982، الذي قام بوضع الأساس المنطقي لنظريات الحمائية و زيادة العوائد في الصناعات التي تسمى بإقتصاديات الحجم " economies of scale "، بحيث أوضح بأن الحمائية يمكن أن تكون حقا أفضل من التجارة الحرة لأحد البلدان و هذا فقط إذا كانا إلى حد ما متساويين في الحجم [8]، و من بين الاقتصاديين الذين تناول النظريات الحديثة للحمائية نجد أيضا سبنسر وبراندر " Spencer and Brander " من خلال مقال بعنوان اعانات التصدير و المنافسة الدولية على حصص السوق "Export subsidies and international market share rivalry " سنة 1985 ، و من خلاله قدما نموذج سياسة التجارة الاستراتيجية "StrategicTradePolicy"، الذي يفسر دور السياسات الحمائية الجديدة المعتمدة من طرف الحكومات في نقل عائدات الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية[9]،و قد قام الاقتصادي كريغمان " Krugman" من خلال مقال بعنوان "هل التجارة الحرة صارت من الماضي "Is Free Trade Passé?" سنة 1987، بتقديم مثال عددي يبين فيه صدق هذا النموذج، عن طريق الاستعانة بنظرية اللعبة " game theory "[10] بحيث انطلق من ملاحظة عالم تسوده المنافسة غير الكاملة و زيادة العوائد،و قام بإنشاء نموذج عددي يبين فيه صدق نموذج سياسة التجارة الاستراتيجية[11].

2-1 تعريف السياسات الحمائية :

هناك العديد من التعريفات التي أعطيت للسياسات الحمائية، و لعل من أهمها نذكر ما يلي :

السياسات الحمائية هي عبارة عن اتخاذ دولة ما لمجموعة من الإجراءات و الأساليب (مثل الرسوم الجمركية، الحصص، الدعم، معايير و قواعد تقنية و صحية...) من أجل وضع حواجز أمام وارداتها من السلع الأجنبية بغية حماية منتوجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية [12] .

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها مجموعة الأساليب التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها الخارجية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة و ذلك بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها [13] .
و بشكل أدق يمكن تعريف السياسات الحمائية بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، جمركية أو غير جمركية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف إقتصادية معينة [14] .

من خلال هذه التعاريف نجد بأن الحكومات عند تطبيقها للسياسات الحمائية تعتمد على مجموعة من الأساليب أو الإجراءات و المتمثلة في الأساليب الحمائية السعرية و ذلك عن طريق تطبيق الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الأجنبية أو تقديم دعم لمنتجاتها المحلية، كما نجد الأساليب الحمائية الكمية و هي عبارة عن تطبيق الحكومة لنظام الحصص و تراخيص الاستيراد، و الأساليب الحمائية المقنعة مثل القيود الادارية (التفتيش الجمركي و غيرها من الشكليات) و الأساليب الصحية و الحواجز التقنية . و قد قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أو ما يعرف بالأونكتاد(UNCTAD)بالتشاور مع الوكالة المتعددة لفريق الدعم (MAST) سنة 2009 بتقديم تصنيف حديث للأساليب الحمائية، حيث قسمها إلى قسمين هما: الأساليب الحمائية الجمركية و الأساليب الحمائية غير الجمركية (NTMs)، و يدخل ضمن هذه الأخيرة كل من الأساليب الحمائية الكمية و السعرية ما عدى الرسوم الجمركية، إضافة إلى الأساليب الحمائية المقنعة المعروفة باسم الحواجز غير الجمركية NTB(). و سوف نستعرض فيما يلي تعريف كل من الأساليب الحمائية غير الجمركية و الأساليب الحمائية المقنعة (الحواجز غير الجمركية) .

1-2-1 تعريف الأساليب الحمائية غير الجمركية (NTMs):في سنة 2010 قدم الانكتاد تعريف دقيق للأساليب الحمائية غير الجمركية بحيث عرفها على أنها سياسات عامة ما عدى التعريفات الجمركية العادية التي يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في ما يخص السلع، و ذلك بتغيير الكميات المتداولة أو أسعارها أو كليهما "[15] .

1-2-2 تعريف الأساليب الحمائية المقنعة "الحواجز غير الجمركية"NTB() : من الناحية الاقتصادية الحواجز غير الجمركية لها نفس تعريف الأساليب الحمائية غير الجمركية، و لكن من الناحية القانونية يتم التفريق بين المصطلحين، فبالنسبة للحواجز غير الجمركية فهي عبارة عن الأدوات التي تشكل انتهاكا لقانون المنظمة العالمية للتجارة، على عكس المصطلح الثاني فهو عبارة عن أساليب السياسة التي تعمل على الحد من التجارة مع عدم و جود حكم ضمني على شرعيتها [16]، و لذلك رأت وكالة(MAST) بأنه من الصعب اعطاء تعريف دقيق و متوازن للحواجز غير الجمركية، و في الوقت نفسه وافقت على أن الأساليب غير الجمركية لا يمكن وصفها ببساطة بأنها حواجز غير جمركية على أساس كل أصنافها، بل يجب علينا الرجوع إلى تصنيفات الأساليب و النظر في كل واحدة على حدى، و ما إذا كان القصد منها توفير الحماية [17] .
و بناءا على ذلك قامت الاقتصادية سليا دسدير"Célia Disdier"**بتعريف الأساليب الحمائية المقنعة** على أنها : " استخدام المعايير (الأساليب غير الجمركية) لمعالجة اخفاقات السوق، و في نفس الوقت استخدامها لأغراض حمائية"[18].

1-3 أنواع الأساليب الحمائية غير الجمركية و المقنعة :سوف نقدم فيما يلي أنواع الأساليب الحمائية غير الجمركية بشكل عام، ثم نقوم بتقديم شرح خاص بأهم الأساليب الحمائية المقنعة

1-3-1 الأساليب الحمائية غير الجمركية : التصنيف الذي قدمته وكالة (MAST)والانكتاد، يأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية ل NTM، و يوفر معلومات لمستويات مختلفة و بالتفصيل ل NTM تعكس ازدياد استخدامها في مجال التجارة الدولية[19]، و هي مصنفة في شكل هيكل شجرة و فروعها، بحيث تصنف الأساليب (التدابير) في فصول و ذلك بحسب نطاقها و/أو تصميمها، ثم يتم التمييز بين كل فصل بمزيد من المجموعات الفرعية يصل إلى ثلاثة مستويات و ذلك بغرض السماح بتصنيف أدق للوائح التي تؤثر على التجارة، و على العموم فتصنيف الأساليب الحمائية غير الجمركية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي[20] :

الجدول رقم (1) : تصنيف الأساليب الحمائية غير الجمركية

(A) أساليب الصحة و السلامة النباتية (B) الحواجز التقنية أمام التجارة (C) التفتيش قبل الشحن وغيرها من الشكليات	الأساليب التقنية	أساليب الواردات
(D) أساليب الرقابة على السعر (E) أساليب التراخيص و الحصص و الحظر و غيرها من أساليبالسيطرة الكمية غير التقنية (F)أساليب الرقابة السعرية بما في ذالك الضرائب و الرسوم الاضافية (G) الأساليب المالية (H)الأساليب المانعة للمنافسة (I) أساليب الاستثمار المتصلة بالتجارة (J) قيود التوزيع (K) القيود المفروضة على خدمات ما بعد البيع (L) الاعانات (باستثناء إعانات التصدير) (M) قيود المشتريات الحكومية (N) الملكية الفكرية (O) قواعد المنشأ	الأساليب غير التقنية	
(P)الأساليب المتعلقة بالتصدير	أساليب الصادرات	

Source : UNCTAD, Classification of non-tariff measures,February 2012,p3

2-3-1 الأساليب الحمائية المقنعة :عند النظر إلى تصنيفات الأساليب الحمائية غير الجمركية، نجد بأن كل من أساليب الصحة و السلامة و الحواجز التقنية أمام التجارة ، تعتبر من أهمو أبرز الوسائل التي قد تستخدم كأسلوب حمائي مقنع، و التي تتمثل فيما يلي[21] :

- **أساليب الصحة و السلامة "Sanitary and Phytosanitary Measures"(SPS):** هي الأساليب التي يتم تطبيقها لحماية حياة الإنسان أو الحيوان من الأخطار الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للآفاتو الأمراض، و ذلك من خلال مراقبة المنتجات المستوردة عن طريق منع دخولها مثل حضر الواردات من منتجات الألبان من البلدان التي لا تثبت

توفرها على ظروف عمل صحية و مرضية، أو وضع بعض التدابير التي يجب الالتزام بها قبل دخول المنتجات، و التي قد ترتبط بالمنتجات بحد ذاتها أو بطريقة الإنتاج، فمثلا في مجال المنتجات الزراعية يتم تحديد المبيدات الحشرية التي يمكن استخدامها و تقنيات الحصاد و ما بعد الحصاد بالإضافة إلى ضبط طرق التفتيش عند دخولها إلى البلد المستورد .

- **الحواجز التقنية للتجارة "Technical Barriers to trade "**(TBT): هي عبارة عن التدابير الخاصة بالقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة للوائح والمعايير التقنية، باستثناء تدابير المغطاة من خلال (SPS) ، والتنظيم الفني هو وثيقة تبين مواصفات المنتج أو العمليات ذات الصلة به وأساليب الإنتاج، بما في ذلك الأحكام الإدارية المطبقة التي يكون الامتثال إليها إلزامي،كما قد تشمل المصطلحات والرموز الخاصة بالتعبئة والتغليف ووضع العلامات أو متطلبات وضع العلامات من حيث انطباقها على أسلوب المنتج أو العملية أو الإنتاج، و إجراء تقييم المطابقة هو أي إجراء يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحديد أن المتطلبات ذات الصلة في الأنظمة التقنية أو المعايير يتم الوفاء بها، و كمثال على هذا التنوع من الأساليب نجد مثلا متطلبات تحديد كمية الملح في الأسمنت أو الكبريت في البنزين .

II - تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على قطاع المنتجات البحرية المغربية

1-2 نظرة عامة حول قطاع المنتجات البحرية المغربية :

يلعب قطاع المنتجات البحرية دورا مهما في الاقتصاد المغربي، بحيث يعد مولد لثروة و بذلك يساهم في جلب النقد الاجنبي و احداث استقرار في الاقتصاد الكلي، ففي سنة 2011 سجلت المغرب ما يقارب 334,9 26 مليون درهم ناتجة عن صادراتها من المأكولات البحرية و هو ما يعادل 15,1%من إجمالي الصادرات[22]. كما يلعب دورا مهما في تنمية البلاد بحيث يوفر أكثر من 600 ألف وظيفة عمل مما يساهم في توفير الأمن الغذائي و الدخل لأكثر من ثلاثة ألاف نسمة .

و بفضل توفر الثروة السمكية و الموقع الجغرافي المناسب، تمكنت المغرب من احتلال المراتب الأولى في انتاج المأكولات البحرية في إفريقيا .

2-2 اتجاهات صادرات المغرب من المأكولات البحرية :

شهدت السنوات الاخيرة تطور كبير في صادرات المنتجات البحرية سواء من حيث النوع أو الكمية، و تتمثل أنواع المنتجات البحرية المصدرة في المنتجات المجمدة (41%) و المعلبة و شبه معلبة (38%) و الطازجة (13%)[23] ، و يتم بيع هذه المنتجات في جميع أنحاء العالم مع التركيز على الأسواق الأوربية و الجدول التالي يوضح لنا مقدار نسبة صادرات المنتجات البحرية نحو مختلف دول العالم[24] .

الجدول رقم (2) :هيكل الصادرات المغربية من المنتجات البحرية من حيث نوع المنتج و الوجهة

	الاتحاد الأوربي (68% من اجمالي الصادرات)	بقية دول أوربى(4% من اجمالي الصادرات)	أسيا (8% من اجمالي الصادرات)	أمريكا(2% من اجمالي الصادرات)	افريقيا(13% من اجمالي الصادرات)
المجمدة	%53	%8	%56	%36	%11
المعلبة و شبه معلبة	%27	%6	%25	%47	%87
طازجة	%15	%2	%10	%5	%0
أخرى	%5	%84	%9	%12	%13

source :Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, Département de la Pêche Maritime .

من خلال الجدول نستنتج بأن الصادرات المغربية المتعلقة بالمنتجات البحرية متوجهة بالأساس إلى دول الاتحاد الأوربي و ذلك بنسبة قدراها حوالي 68% من اجمالي صادراتها البحرية، ثم تأتي بعدها الدول الأفريقية بنسبة قدرها 13% ثم تليها بقية دول العالم، كما نجد بأن أهم الصادرات مكونة من المنتجات المجمدة و المعلبة و الشبه معلبة، و هذا ما سوف يدفعنا لاختيار هذين النوعين من المنتجات لإجراء عليهما الدراسة التطبيقية من حيث مدى تأثرهما باعتماد الدول المستوردة للمنتجات البحرية المغربية على المعايير الحمائية المقنعة .

2-3 دراسة مدى تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على صادرات المغرب من المنتجات البحرية:

2-3-1النموذج القياسي :

سوف نستعين بنموذج الجاذبية لتقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة$NTM_{A,B}$(الصنف A و B من الأساليب الحمائية غير الجمركية) على الصادرات الخاصة بالقطاع الذي يحتل المرتبة الثالثة من حيث كمية و قيمة الصادرات المغربية و هو قطاع المنتجات البحرية.و الإجراء العادي لتقدير معادلة الجاذبية هو أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات لكي نحصل على معادلة خطية و المتمثلة في :

$$lnX_{ijt} = \alpha + \beta_1 lnGDP_{it} + \beta_2 lnGDP_{jt} + \beta_3 \ln(1 + T_{ijt}) + \beta_4 lnD_{ij} + \beta_5 bord_{ij} + \beta_6 lang_{ij} + \beta_7 col_{ij} + \beta_8 land_{ij} + \beta_9 RTA_{ij} + \beta_{10} NTM \quad \text{.....(1)}$$

lnX_{ijt} : اللوغاريتم الطبيعي لصادرات الدولة i إلى الدولة j في الفترة t(US$ 1000) ؛

$lnGDP_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي لناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة (US$ billion) ؛

$lnGDP_{jt}$: اللوغاريتم الطبيعي لناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة (US$ billion) ؛

$\ln(1+T_{ijt})$: اللوغاريتم الطبيعي لضريبة الواردات المفروضة من طرف الدولة المستوردة مضاف إليها العدد 1 بغرض تفادي الوقوع في إشكالية حذف هذا المتغير عند التقدير في حالة ما إذا كانت الضريبة معدومة ؛

lnD_{ij} : اللوغاريتم الطبيعي للمسافة بين الدولة المصدرة و الدولة المستوردة ؛

$bordij\ , lang_{ij}\ ,\ col_{ij}\ , land_{ij}\ ,\ RTA_{ij}$: متغيرات وهمية (نضع القيمة 1 في حالة حدوثها أو القيمة 0 في حالة عدم حدوثها)تقيس تكاليف التجارة و تتمثل في الحدود المشتركة ، اللغة ، المستعمرة ، أحد البلدين على الأقل ساحلي ، وجود اتفاقية تجارة حرة بين البلدين ؛

NTM_{it} : متغير و همي يبن ما إذا تم تطبيق $_{A,B}$ على المنتج ؛

u_{ijt} : المتغيرات العشوائية .

من أجل تقدير تأثير $_{A,B}$ على التجارة، فإننا نحتاج إلى تضمين متغير و همي خاص بها ، بحيث يأخذ هذا المتغير القيمة 1 في حالة تطبيق $NTM_{A,B}$ أو القيمة 0 في حالة عدم تطبيقها، ثم نقوم باشتقاق معادل التعريفة الجمركية المقابل ل $NTM_{A,B}$ كما يلي :

$$\widehat{lnX_{ijt}} = \sum_{n\neq 10}\left(\widehat{\beta_n}\Psi_{nt}^{ij}\right) + \widehat{\beta_{10}}NTM_{it} \quad \text{.....(2)}$$

عند تعويض قيمة $_{A,B}$ في المعادلة سوف نحصل على ما يلي :

$$\widehat{lnX_{ijt,NTM}} - \widehat{lnX_{ijt,noNTM}} = \sum_{n\neq 10}\left(\widehat{\beta_n}\Psi_{nt}^{ij}\right) + \widehat{\beta_{10}}(1) - \left(\sum_{n\neq 10}\left(\widehat{\beta_n}\Psi_{nt}^{ij}\right) + \widehat{\beta_{10}}(0)\right)$$

$$= \boldsymbol{\widehat{\beta_{10}}} \quad \text{..... (3)}$$

نفس الحسابات يمكن أن تأديتها في حالة حساب تأثير معدل التعريفT_{ijt}، و ذلك في حالة و جود تعريفة مطبقة على الواردات أو في حالة عدم وجودها .

$$\widehat{lnX_{ijt,tariff}} - \widehat{lnX_{ijt,notariff}} = \sum_{i\neq 3}\left(\widehat{\beta_i}\Psi_{it}^{ij}\right) + \widehat{\beta_3}(1+T_{ijt}) - \left(\sum_{i\neq 3}\left(\widehat{\beta_i}\Psi_{it}^{ij}\right) + \widehat{\beta_3}(0)\right)$$

$$= \boldsymbol{\widehat{\beta_3}ln(1+T_{ijt})} \text{.....(4)}$$

معادل تعريفة $NTM_{A,B}$ هي عبارة عن التعريفة الجمركية التي لها نفس التأثير على التجارة، و يمكن الحصول عليها عند مساواة بين الجانبين الأسريين لكل من المعادلة رقم (3) و (4) ، حينها نحصل على المعادلة التالية :

$$\widehat{\boldsymbol{\beta}}_{\mathbf{10}} = \widehat{\boldsymbol{\beta}}_{\mathbf{3}} \boldsymbol{ln}(\mathbf{1} + T_{ijt}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

ومنه معادل التعريفة يمكن حسابه كما يلي :

$$\textbf{Tariffequivalent= exp}\left(\frac{\widehat{\beta_{10}}}{\widehat{\beta_3}}\right) - \mathbf{1} \ldots\ldots\ldots(6)$$

و يتم إجراء هذه العملية الحسابية بعد تقدير معادلة الجاذبية .

2-3-2 عينة الدراسة و البيانات:

سوف يتم دراسة مدى تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على صادرات المنتجات المغربية ناحية 21 دولة من العالم، و المتمثلة في عشرة دول من الاتحاد الاوربي و هي استراليا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، رومانيا، اسبانيا، السويد و المملكة المتحدة، بالاضافة إلى ستة دول من قارة أمريكا وهي المكسيك، الأرجنتين، برازيل، بوليفيا، كولومبيا، و الشيلي، و دولة من أسيا و هي اليابان، و أربعة دول من افريقيا و هي تونس، مصر،غينيا و السينغال و تم اختيار هذه الدول على أساس عاملين أساسيين و هما توفر المعلومات حول كمية الصادرات المغربية من المنتجات البحرية المجمدة و المعلبة و الشبه معلبة و المعلومات الخاصة بتطبيق أو عدم تطبيق $NTM_{A,B}$. و سوف يتم تطبيق نموذج الجاذبية على الفترة الممتدة ما بين 2009 و 2012 و تم الانطلاق من سنة 2009 لأنها السنة التي بدأ فيها العمل بالتصنيف الحديث لNTM كما ذكرنا سابقا و التوقف في سنة 2012 لأنها السنة الأخير التي تتوفر معلومات عنها بخصوص تلك الأساليب، و للحصول على كل هذه المعلومات تم الاعتماد على مجموعة من قواعد البيانات، بحيث تحصلنا على البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي من الاحصائيات الخاصة بالبنك الدولي، أما العوامل المتعلقة بالتجارة الثنائية مثل المسافة و اللغة فتم الحصول عليها من قاعدة البيانات CEPII و الضرائب الخاصة بكل منتج و الصادرات و $NTM_{A,B}$من قاعدة البيانات الخاصة بإحصائيات UNCTAD، و على سبيل المثال الرسم البياني التالي يوضح لنا معدل الضرائب التي تفرضها كل دولة على وارداتها من المنتجات قيد الدراسة :

الرسم البياني رقم (1) : الرسوم الجمركية المفروضة على واردات المنتجات البحرية

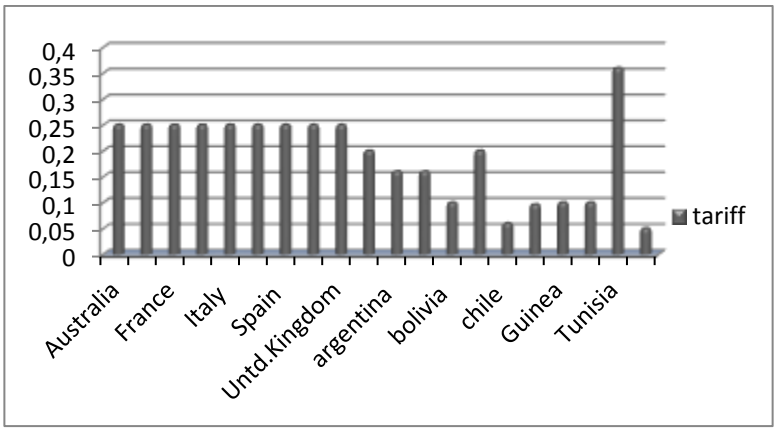

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات UNCTAD

2-3-3 تقدير النموذج و النتائج :بما أن النموذج يحتوي على بيانات لها بعدين : بعد زمني و بعد مقطعي " cross-section" متعلق بالتدفقات التجارية ، فهذا يتطلب استخدام التقدير بطريقة حزم البيانات " panel data" ونتائج التقدير يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3): نتائج تقدير معادلة الجاذبية

	LNEXP
(Constant)	104.5
	(1.03)
LN tariff	-6.607*
	(-2.33)
Ntm	0.0345
	(0.08)
LNGDPi	0.818***
	(6.95)
LNGDPj	-3.811
	(-0.94)
LNDij	-1.909***
	(-4.24)
Bordij	0
Langij	0.632
	(1.87)
Colij	0.505
	(0.89)
Landlij	0
RTAij	0.814
	(1.36)
R^2	%80,57

F	128.47^{***}
NTM Tariff Equivalen	%5,08

t statistics in parentheses
$^{*}p< 0.05$, $^{**}p< 0.01$, $^{***}p< 0.001$

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA SE 10.

من خلال جدول التقدير بإمكاننا انشاء معادلة التقدير التالية :

$$\boldsymbol{lnX_{ijt} = 104.5 + 0.818 lnGDP_{it} - 3.811 lnGDP_{jt} - 6.607 ln(1 + T_{ijt}) - 1.909 lnD_{ij} + 0.632 lang_{ij} + 0.505 col_{ij} + 0.814 RTA_{ij} + 0.0345 NTM_{it}}$$

و من خلال نتائج التقدير يمكننا الوصول إلى الاستنتاجات التالية :

- ✓ هنالك بعض المعاملات معنوية مثل التعريفة الجمركية و الناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة، و بعض العوامل أخرى غير معنوية، إلا أن النموذج ككل معنوي و ذلك بالنظر إلى اختبار فيشر "F"، كما يعتبر كذلك النموذج قوي و هذا راجع إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد "R^2" بحيث أن 80,57% من صادرات المغرب الخاصة بالمنتجات البحرية المجمدة و المعلبة و الشبه معلبة تفسر بالمتغيرات المستقلة لهذا النموذج .
- ✓ بحسب النموذج نستنتج بأن سكان البلدان المستوردة في حالة زيادة دخولهم يفضلون زيادة استهلاكهم للمنتجات البحرية قيد الدراسة و هذا راجع لأن معامل GDP_i موجب، على عكس سكان المغرب يقومون بتخفيض استهلاكم من هذه المنتجات و توجيهه ناحية منتجات أخرى في حالة زيادة دخولهم .
- ✓ أما بالنسبة لتفسير الخاص بالتعريفة الجمركية فنجد بأنها لا تأثر بشكل كبير على صادرات المغرب و هذا راجع إلى انخفاض قيمتها .
- ✓ معاملات كل من $NTM_{A.B}$ و LN tariff يستخدمان في حساب معادل تعريفةالأساليب الحمائية المقنعة، و ذلك من خلال تطبيق المعادلة رقم (6) ، و التي وجد بأنها تعادل**%5,08** و هذه النسبة تعد منخفضة و ذلك عند مقارنتها مع التعريفة المفروضة على المنتجات البحرية قيد الدراسة و التي تتراوح ما بين 5% إلى 35% كما هو موضح في الشكل رقم (1)، و بذلك قيمة معادل تعريفة الأساليب الحمائية المقنعة لن تؤدي إلى رفع التعريفة بشكل كبير، و من ثم فهذه الأساليب ليس لها تأثير كبير على قطاع المنتجات البحرية المغربية و يمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية :

– المساعي المغاربية في تطوير هذا القطاع، و هذا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بحيث تم إنشاء العديد من الخطط لترقية هذا القطاع من بينها خطة المغرب الأخضر و خطة الخدمات اللوجستية و ذلك من خلال إنشاء تدابير هيكلية على الشركات لكي تساهم بشكل مباشر و غير مباشر في تطوير القدرة التنافسية لقطاع تصدير المنتجات البحرية المغربية، بالإضافة إلى ذلك تطوير أدوات الدعم المصممة و الموجهة لهذا القطاع، كما أن قرب المغرب من الأسواق الدولية بالخصوص الأوربية و إنشاء اتفاقيات تجارة حرة مع الشركاء الأجانب و الخبرة

المتراكمة من قبل الشركات المصنعة في مجال التعبئة و التغليف و التجهيز ساهم في تدعيم قدراتها التنافسية[25] .

- نجد أن المغرب متمرسة في مجال معايير الحماية الصحية، بحيث اعتمدت العديد من القوانين التي تنص على معايير صحية محددة عند استيراد المنتجات الحيوانية بما فيها المنتجات البحرية[26]، فعلى سبيل المثال نجد بأنها تعتمد معايير خاصة بالتعبئة و التغليف الموضوعة تحت الصنف A130 ضمن أصناف الأساليب الحمائية غير الجمركية و ذلك ابتدءا من سنة 1993، و كذلك نجد قوانين خاصة بالممارسات الصحية أثناء عمليات الإنتاج الموضوعة تحت الصنف A420و التي بدأ العمل بها سنة 2006 ، و قوانين تتعلق بشروط التخزين و النقل الموضوعة تحت الصنف A640 منذ سنة 1983، و متطلبات التفتيش الموضوعة تحت الصنف A860ابتدءا من سنة 1993 .

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز الأنواع الحديثة من الأساليب الحمائية و التي في الأساس وضعت من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية، فعلى سبيل المثال أساليب الحماية الصحية تهتم بحماية صحة الانسان و الحيوان و البيئة، و بالتالي إعتمادها يعد حقا لأي دولة، و لكن الاستخدام المفرط لها أو التوسع في إنشاء أساليب حمائية متعلقة بها قد يؤثر بشكل سلبي على صادرات الدول، و هذا ما يجعلها تعمل كأساليب حمائية مقنعة، و من هذا المنطلق قمنا بإنشاء دراسة تطبيقية لمعرفة مدى تأثير بعض الأساليب الحمائية المقنعة المتمثلة في الأساليب الصحية و التقنية على صادرات المنتجات البحرية المغربية، و تظهر مساهمتنا في هذا البحث في النقاط التالية :

أولا - على عكس أغلبية الدراسات السابقة في هذا المجال الأساليب الحمائية المقنعة ليست لها تأثير كبير على صادرات المنتجات البحرية المغربية ,

ثانيا - تحاول المغرب بشتى الطرق مواكبة التغيرات العالمية التي قد تؤثر على صادرات منتجاتها البحرية سواء من حيث التنظيم و تطوير القطاع و معرفة جميع اللوائح و المعايير لإخضاع منتجاتها له، و إن كان العمل بكل هذه الاجراءات سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج إلا أنه من شأنه زيادة تحسين نوعية منتجاتها و هذا ما سوف يعزز زيادة الطلب على تلك المنتجات .

المراجع:

1- Y Gebrehiwet, S Ngqangweni& JF Kirsten, Quantifying the Trade Effect of Sanitary and Phytosanitary Regulations of OECD Countries on South African Food Exports, Agrekon, Vol 46, No 1, March 2007, p23.

2- Guoxue Wei, Jikun Huang, Jun Yang, The impacts of food safety standards on China's tea exports, China Economic Review,N: 23, 2012,p 253.

3-Xiong, B and Beghin, J C, Aflatoxinredux: does European aflatoxin regulation hurt groundnut exporters from Africa? Annual meeting, Agricultural and Applied Economics Association, 25–27 July, 2010, p1.

4- حسين عمر ، موسوعة الفكر الاقتصادي ، ج1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 1994 ، ص ص 155 ، 156 ، 160 .

5- جونكينث، ترجمة : أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي : الماضي صورة الحاضر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 173 .
6- MauroBoianovsky, Friedrich List an economic fate of tropical countries,university Brasilia, June 2011,p 4 .
7- Mehdi Shafaeddin,What did Friedrich list actually say ?some clarification on the infant industry argument, UNCTAD, Geneva,july 2000, p 5 .
8-Andrea Maneschi, HOW NEW IS THE "New Trade Theory" of The Past Two Decades?, Vanderbilt University, Working Paper No. 00-W27,July 2000 , p11 .
9-james A.Brander, Export subsidies and international market share rivalry, journal of international economics, North-Holland,1985,pp 85-90 .
10-Paul R. Krugman, Is Free Trade Passe?, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 1, No. 2, Autumn, 1987, p135.
11-Paul R. Krugman,op.cit,p 136 .
12- Abdelmalki L., Sandretto R., Politiques Commerciales des Grandes Puissances: la tentation du neoprotectionnisme, de boeck, Paris, 2009, p13.

13- مقيس أسعد عبد المالك، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، دار المعارف، مصر،الطبعة 3، 1968، ص 183 .
14- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية : تحليل كلي، سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1982، ص 131 .
15- United Nations Conference on Trade and Development, Non-tariff measures to trade: Economic and Policy Issues for Developing Countries , developing countries in international trade studies , united nations publication , 2013 , p 2 . unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab20121_en.pdf 19/12/2013 04 : 15
16- Eric Burgeat, Gérard Viatte, Agricultural Policies in Emerging and Transition Economies 2001, Special Focus On Non-Tariff Measures, Organization For Economic Co-operation And Development (OECD) , France , 2001 , PP 20 , 21 .
17- SudipRanjanBasu,HiroakiKuwahara, Fabien Dumesnil, Evolution of nontariff measures: emerging cases from selected developing countries , policy issues in international trade and commodities study series No. 52 , UNCTAD, Geneva, 2012 , p 8 .
18- Anne-Célia Disdier, Les normes réglementaires, un protectionnisme déguisé ?, la vie des idées, 2 décembre 2009, P 1 . http://www.laviedesidees.fr/IMG/pdf/20091202_disdier.pdf 08/3/2014 15:51
19- United Nations Conference on Trade and Development,Classification

of non-tariff measures,February 2012, p2.http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab20122_en.pdf 30/6/2014 08:04
20- United Nations Conference on Trade and Development,op.cit, p3 .
21- United Nations Conference on Trade And Development ,Non-tariff Measures: Evidence from Selected Developing Countries and Future Research Agenda, developing countries in international trade studies , Geneva,2010 ,pp 119 - 127.
22- Office des changes, Royaume Du Maroc, Commerce extérieur du Maroc, édition provisoire 2011, p 37 .
23-Direction des Etudes et des Prévisions Financières, Performances des exportations marocaines des produits de la mer sur le marché mondial, Avril 2012, p10.
24- Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, Département de la Pêche Maritime,HALIEUTISSstratégie de développement et de compétitivité du secteur halieutique marocain à l'horizon 2020, p11 .
25- Direction des Etudes et des Prévisions Financières, op.cit. pp 5, 41, 42 .
26-Décret n° 2-89-597 du 25 rebia II 1414 (12 octobre 1993) pris pour l'application de la loi n° 24-89 édictant des mesures de police sanitaire vétérinaire à l'importation d'animaux, de denrées animales, de produits d'origine animale, de produits de multiplication animale et de produits de la mer et d'eau douce, BO N° 4227 du 3-11-1993 .http://www.mce.gov.ma/Ministere/pdf/decret%202-89-597-%20sanitairev%C3%A9t%C3%A9rinaire.pdf 21/9/2014 15:49